المعتمد
في الأدوية المفردة

تأليف

الملك المظفر يوسف بن عمر بن علي بن رسول
الغساني الزكماني صاحب اليمن المتوفى سنة ٦٩٤

دار المعرفة
بيروت - لبنان

المعتمد

في الأدوية المفردة

تأليف

الملك المظفر يوسف بن عمر بن على بن رَسول
الغسانىّ التُّركمانىّ صاحب اليمن
المُتَوَفَّى سنة ٦٩٤ هجرية

صححه وفهرسه

مصطفى السقا
الأستاذ بجامعة فؤاد الأول

دار المعرفة
بيروت. لبنان

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: ٢٧٣٠٣٠ - ٢٧٧٨٠٧ - ص.ب: ٧٨٧٦ - برقياً: معرفكار - بيروت - لبنان

مُقَـــدِّمة

هذه الطبعة الثانية من كتاب « المُعْتَمَد ، فى الأدوية المفردة » ، تُذيعها بين رُوّاد النفائس القديمة ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بالقاهرة ؛ وصدرت الطبعة الأولى منه سنة ١٣٢٧ هجرية عن شركة آل الحلبىّ أنفسهم ، التى عُرِفت بدار الكتب العربية الكبرى ، وعن مطبعتهم التى وُسِمَت بالمطبعة « الميمنية » .

وكتاب « المعتمد » هذا من أحسن الكتب ، وأجمعها لمفردات الطبّ ، يعرف قيمته من قرأ مقدمة مؤلفه الملك العالم يوسف بن عمر بن على بن رسول ؛ فقد اختصره من أهمّ الكتب الجامعة للمادّة الطبية ، وحسبنا أن يكون من أعظم أصوله كتابان ، خصهما كثير من المؤلفين فى مادّة الطبّ بأعظم الثناء ، لغزارة مادّتهما ، وعموم النفع بهما ، وحسن ترتيبهما :

أوّلهما : كتاب « منهاج البيان ، فيما يستعمله الإنسان » لشيخ من أجلّ شيوخ الصناعة الطبية ، وهو أبوعلىّ يحيى بن جَزْلة الطبيب البغدادى ، المتوفى على ماحكاه ابن خلكان سنة ٤٩٣ هجرية . وهو يمثل ما وصلت إليه الثقافة الطبية ، فى تجربة الأدوية مفردة ومركبة ، فى القرن الخامس ببلاد المشرق . وترتيبه على الحروف الهجائية كترتيب « المعتمد » .

وثانيهما كتاب « الجامع لمفردات الأدوية والأغذية » ، لعبد الله بن أحمد الأندلسىّ المالَقىّ العشّاب المعروف بابن البيطار ، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ = ١٠٤٨ م . ولهذا الكتاب مزايا جليلة تجعله فوق جميع الكتب المؤلفة فى هذا الموضوع .

(١) فمنها : أنه أغزر كتب المفردات مادّة ، لأنه جمع المعروف منها منذ أقدم عصور التأليف فيها عند اليونانيين ، إلى أن تَعاوَرَها العرب فى العصر العباسى ترجمة ، ثم تجربة ، ثم تحقيقا وتأليفا ؛ فنقرأ فيه ما كتبه اليونانيون منذ عهد معلمهم الأوّل دِيسْقُورِيدُس العين زربى الشامى اليونانى ، إلى جانب ما كتبه بعده جالينوس الطبيب اليونانى المشهور . وهذان الفاضلان هما أشهر

من تفجرت منهم ينابيع المعرفة لمن كتب فى المادة الطبية من اليونانيين وغيرهم، وعنهما أخذ أطباء العرب والنصارى واليهود والسُّريان والمسلمين .

ثم نجد فى مؤلف ابن البيطار إلى كل ذلك تجارب الهنود والمصريين القدماء ، بجانب ما أضافه وحققه أطباء الإسلام ، كالرازى وابن سينا من المشارقة ، وكابن جُلْجل وابن وافد والغافقىّ من الأندلسيين . وبهذا كان كتاب ابن البيطار جامعا لما لم يجتمع فى غيره من أصول المادة الطبية فى تأليف المشارقة .

(٢) ومنها : أنه جامع بين الترجمة والتحقيق العلمى . فكثيرا ما يتعقب المترجمين لكتاب ديسقوريدس فى تسمية النباتات وأوصافها ، ويصحح أخطاءهم فى وصفها واستعمالها ، ومقادير ما يؤخذ منها فى العلاج ، وما يُبْدَل منها إذا عُدِمت . فقد أعانه مَنْهَجه التجريبىّ على ألا يُسَلِّم بأقوال السابقين من المترجمين حتى يرى النباتات فى مواطنها ، ويتحقق من أعيانها ، وصفاتها ، وتجربتها ، مقتديا فى ذلك بإمام هذه الصناعة الأعظم ، ومَشْرَعها الأوّل : « دِيسْقُوريدُس » ، ولذلك رحل ابن البيطار رحلة علمية موفقة ، استوعبت بلاد الأغارقة والروم ، ورأى النباتات بعينه كما تتبعها أستاذه الأوّل فى مواطنها ورآها ، فوصفها ورسمها فى كتابه « الحشائش » وبين طبائعها وقواها .

وكان لسعة معارف ابن البيطار ، وتحققه من نباتات الأندلس والمغرب ، على كثرة ضروبها وأنواعها واختلاف طبائعها ، وما عاينه من النباتات فى بلاد الأغارقة والروم والشام ومصر ، أكبر الأثر فى تلك المآخذ والاستدراكات الكثيرة المبثوثة فى مصنفه الجامع ، استدركها على المترجمين أولا ، ثم على من تبعهم من المؤلفين آخرا ، ولم يسلم من نقده المغاربة ولا المشارقة ، حتى دِيسْقُوريدُس نفسه .

(٣) ومن مزاياه أيضا : جمعه بين فروع المادة الطبية : الحيوان والنبات والجماد ؛ على حين أنّ أكثر المؤلفين قبله يخصون بالتأليف كلّ نوع منها ، وقلّ من جمعها فى كتاب كابن جَزْلة فى منهاج البيان .

(٤) ويمتاز كتاب ابن البيطار آخر الأمر بالترتيب السَّهل على حروف ا . ب . ت . ث . . . الخ ، بحسب الحرف الأول من الكلمة ، كترتيب المعاجم اللغوية الحديثة ، ويشاركه فيه ابن جَزلة فى المنهاج ، وهذا الترتيب أيسر على

الباحث من ترتيب المواد بحسب حروف أبجد ، هوز . . . الخ ، كما فى القانون لابن سينا ، أو بحسب أنواع الأمراض وحاجتها إلى أنواع العلاج .

تلك المزايا مجتمعة ، نراها مُمَثَّلة أوضح تمثيل وأكمله فى كتاب « المُعْتَمَد » الذى نقدّمه بهذه المقدمة ، فقد اختصره مؤلفه من الكتب التى أشار إليها فى مقدمته ، وأخصّها كتاب الجامع لابن البيطار ، مستوعبا لأكثر ما فيه وأحسنه ، وأنفعه لمن يزاولون العلاج ، ولا يختلف عنه إلا فى عزو الأقوال والتجارب إلى أصحابها ؛ فقد كان حريصا على انتخاب أصحّ الأقوال مما تمسّ إليه حاجة الطبيب الذى يزاول الصناعة عملا ، لا الباحث الذى يعنى بتطوّر تاريخ المادّة .

على أنه قد أضاف إلى مختصره من جامع ابن البيطار ، فوائد منتقاة ، ونُبَذا محقّقة النفع فى العلاج ، من منهاج البيان ، ومن أبدال الزهراوى وابن الجزار والتّفْليسىّ ، مما جرى عليه العمل والتجربة عند حُذّاق الأطباء ، ولذلك كان من أوّل خصائص « المُعْتَمد » الجمع بين الدراسات النظرية ، والتطبيقات العملية ، فكان من أحسن الدساتير ، الجامعة بين العلم والعمل فى العلاج والتدبير .

أما ترتيب موادّه فعلى ترتيب أصليه الكبيرين : منهاج ابن جَزْلة ، وجامع ابن البَيطار ، وهو لذلك أشبه بالمعاجم الحديثة الترتيب .

ويمتاز فوق ذلك بملحق ضمنه المؤلف أو بعض المؤلفين من أبنائه ، أسماء بعض المفردات الطبية ، وتفسيرها بما اصطلح عليه أهل اليمن ، وهو فهرس عظيم النفع من وجهتى البحث النظرى والعملى جميعا .

نسختا المعتمد

طبعت الطبعة الأولى من « المُعْتَمد » منذ ٤٤ سنة ، ولا نعلم شيئا عن الأصل الذى اعتمد للطبع حينئذ ؛ وأكبر الظنّ أنه أصل منسوخ من إحدى المخطوطتين المحفوظتين بدار الكتب المصرية ، وهما النسختان المرقومتان ٨٩٨ ، ١٣٠ طب ، لأنهما مشابهتان تمام المشابهة للمطبوعة الأولى ، فى جميع محاسنها وعيوبها ، ولا تكادان تختلفان عنها إلا فى بعض ألفاظ عجز الناسخ عن قراءتها ، فنقلها خطأ ، وإلا فى وضع الفهرس الملحق بأسماء المفردات عند أهل اليمن . فهو فى المطبوعة موضوع فى آخر الكتاب ، وهو موضوع فيهما فى صدره .

وتشترك النسختان مع المطبوعة الأولى فى كثير من الخطأ الذى وقع بأيدى الناسخين ، كما تشتركان فى مواضع الخرْم التى نبه عليها فى ذيل صفحات المطبوعتين الأولى والثانية .

وقد عارضتُ الطبعة الأخيرة من المعتمد على هاتين النسختين ، وأصلحت كثيرا من مواضع الخلل التى تبيَّنت لى ، مستعينا على ذلك بالجامع لابن البيطار ، والمنهاج لابن جزلة ، وغيرهما من مراجع المادة ، كالقانون لابن سينا ، ونهاية الأرب للنويرى (١١ ، ١٢) ، وتذكرة أولى الألباب للشيخ داود الأنطاكى ؛ وبمعاجم اللغة : كالمخصص لابن سيده ، والقاموس المحيط للفيروزابادىّ ، وتاج العروس للزبيدى ، ومعجم أسماء النبات للمرحوم الدكتور أحمد عيسى بك .

وعُنِيت فى هذه الطبعة بضبط ما يشتبه أو يغمض من الكلمات فى تراجم المواد ، وفى أثناء الشروح ، لكثرة الألفاظ اليونانية واللاتينية والأسبانية والبربرية ، بَلْهَ السُّريانية والعِبْرية ، والفارسية والهندية ، فى أسماء الموادّ الطبية ، مما هو غريب على أهل العربية .

وقد عملتُ للكتاب فهرسا عاما يحوى جميع موادّ الكتاب ، مرتبة ترتيبا حرفيا ، على حسب ما رتبها المؤلف ، ولم يعمل مثله فى الطبعة الأولى .

أما الملحق الخاص باصطلاح أهل اليمن فى تسمية بعض المفردات الطبية ، فقد وقع فيه كثير من التخليط والخلل ، فنُقِلت فيه كلمات من مواضعها فى حروفها إلى مواضع أخرى فى غير حروفها ، وكرّر شرحُ بعض الألفاظ فى أكثر من موضع ، وبصور مختلفة ؛ ذلك إلى ما شاع فيها من التصحيف والتحريف والخطأ الذى خرج بأكثرها عن صورها الأصلية إلى صور مشوّهة ، تنكرها المعاجم والمراجع المختلفة ؛ وقد تيسر لى ردّ أكثرها إلى أصله ، وضبطه ضبطا دقيقا . ووضعه فى مكانه الطبيعى من الترتيب الحرفى المُعْجمى . أما مالم أهتد إلى معرفته ، فقد أبقيته على صورته فى المطبوعة الأولى والمخطوطتين ، رجاء العثور فى المستقبل على نسخ مخطوطة أقدم وأصحّ من التى عثرنا عليها . ولست أشكّ فى أنّ هذا الفهرس إن صحت نسبته إلى مؤلف الكتاب ، فقد عَبِثت به أيدى النساخ من بعده عَبَثا كثيرا ، نكّر معارفه ، وغيّر معالمه ، وقلل من فائدته وقيمته .

مُؤَلِّف المُعْتَمد وأسرته بنو رَسُول

هو الملك المُظَفَّر : يوسف بن عمر بن علىّ بن رَسُول الغَسَّانىّ التُّركُمانىّ ، أعظم ملوك الدولة الرَّسُولية ، التى حكمت اليمن من سنة ٦٢٦ إلى سنة ٨٠٣ هـ.

ينتهى نسب هذه الأسرة ، على مافصله الخزرجىّ الزَّبيدىّ فى كتابه « العقود اللؤلؤية فى تاريخ الدولة الرسولية » إلى الغَسَّانيين من بنى جَفْنة ، الذين جَلَوْا عن اليمن قبل الإسلام عند خراب السَّدّ ، وسكنوا الشام ، ومُلِّكوا عليها من جهة ملوك الروم . وكان آخرهم جبلة بن الأيهم ، وقصة إسلامه فى خلافة عمر ثم ارتداده ، قصة مشهورة ، وقد لحق بالشام ثم ببلاد الروم وهلك فيها .

والرسوليُّون من أبناء جبلة ، فقد بقيت ذُرِّيته فى الروم مدة ؛ ثم انتقلوا إلى بلاد التُّركمان ، مع فريق من أقوامهم ، وتكلموا بلغتهم ، وبعدوا عن العرب ، فانقطعت أخبارهم ، وهم مقيمون على أنسابهم ؛ ثم خرجوا إلى العراق ، فنسبهم من عَرَفهم إلى غسان ، ونسبهم من لايعرفهم إلى التركمان .

وأوّل من ظهر منهم فى العراق محمد بن هارون بن أبى الفتح بن يُوحَى بن رُسْتم ، وكان جليل القدر ، فقرّبه الخليفة المستضىء العباسى ، وأنس به ، واختصه بالسفارة إلى الشام ، وإلى مصر ، فأطلق عليه لفظ « رسول » ، وشُهِر به ، وتُرِك اسمه الحقيقى حتى جُهل ، فلا يعرفه إلا قليل من الناس .

ثم انتقل محمد بن هارون من العراق إلى الشام ، ومن الشام إلى مصر فيمن معه من أولاده ، وكانوا خمسة رجال عرفوا كلهم بالشجاعة فى الحرب ، وجودة التدبير ، وحسن الرأى فى السياسة ، كما عُرِفوا بالطموح وعلوّ الهمة .

فلما استوثق الملك لبنى أيُّوب فى مصر ، عرَفوا لبنى رسول أقدارهم ، وجعلوهم من أكبر أعوانهم ، وعزموا على أن يسلموا إليهم حكم اليمن ، نيابة عنهم ، فخرجوا إليها سنة تسع وستين وخمس مئة ، مع الملك المعظم تُوران شاه ابن أيُّوب . ومازالوا مقيمين بها على الولاء لبنى أيُّوب ، والإخلاص فى طاعتهم ، ومعاونتهم فى حروبهم ، حتى انتشر ذكرهم فى اليمن ، وتولَّوُا الولايات فى أنحائها .

ولما توفى الملك المسعود الأيوبىّ ، ضبط البلاد بعده السلطان نور الدين عمر بن على بن رسول (وهو والد المؤلف) وأسس الدولة الرسولية ، التى حكمت اليمن من سنة (٦٢٦ — ٨٠٣ هـ) كما يعلم من كتاب الخزرجى .

وقد عاصرت دولة آل رسول دولتى بنى أيوب والمماليك البحرية ، إلى أوّل دولة المماليك الشراكسة فى مصر ، وتشبهت بأبطال الدولتين فى حبّ الرعية وبرّها ، وإدرار الخيرات لها . ولمّا كان رجالها رجال حرب ، خاضوا كثيرا من المعارك . وأطفئوا كثيرا من الفتن ، ورعوا حقّ الأمة فى النصح والاضطلاع بشئون الدفاع عن بلاد الإسلام ، فكان لهم خيل مرابطة لحماية الثغور فى مصر وغيرها ، وابتنى رجالهم ونساؤهم مدارس كثيرة للتعليم ، وأحبوا العلم والعلماء وقربوهم ، وأعانوهم على نصح العامة وإرشادهم إلى أقوم السُّبُل ، وثبتوا الأمن فى نصابه . واشتهر كثير منهم بالفصاحة ونظم الشعر ، وتعمق كثير منهم فى فنون العلم ، واشتهروا بتآليف ممتعة .

ولا شك أن واسطة عقد بنى رسول هو الملك المظفر يوسف ، مؤلف هذا الكتاب ، وكان ملكا شجاعا ، حسن التدبير فى الحروب ، كما كان سياسيا رحب الباع ؛ ذلك إلى اتصافه بخلال أخرى نفسية وعقلية رفعته مكانا عليا ، كالفصاحة ، والتبحُّر فى العلوم ، وخاصة الطبّ .

قال الخزرجى (١ : ٢٧٨) : « لما افتتح (الملك المظفر) مدينة ظَفَار ، ذكر فى كتابه إلى الملك الظاهر بَيْبَرس صاحب مصر أنه يحتاج إلى طبيب لمدينة ظَفَار ، لأنها وبيئة ، وقال : ولا يظنّ المقام العالى أنا نريد الطبيب لأنفسنا ، فانا نعرف بحمد الله من الطبّ ، ما لا يعرفه غيرنا ، وقد اشتغلنا فيه من أيام الشبيبة اشتغالا كثيرا . وولدنا عُمر الأشرف من العلماء بالطبّ ، وله كتاب الجامع ، ليس لأحد مثله .

توفى الملك المظفر ، على ماقاله الخزرجى ، سنة ٦٩٤ هـ ، وعمره أربع وسبعون سنة ، قضى فى الملك منها ستا وأربعين سنة ؟

القاهرة فى { ٢٣ من رمضان ١٣٧٠ هـ / ٢٧ من يونيه ١٩٥١ م

مصطفى السقا
أستاذ بكلية الآداب (جامعة فؤاد الأول)